



الجمهورية التونسية
اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق
في مسائل الرشوة والفساد

المكلف بالملف

عدد الملف

تاريخه

الهاتف :

العارض :

التاريخ :

بطاقة التعريف الوطنية :

عنوانه :

الترقيم البريدي :

الهيئة المعنية : 1 -

محمد العزيز الجريبي

2 -

3 -

الموضوع :

الوثائق المقدمة :

تلخيص العرضة :

محضر جلسة بتاريخ 10 جوان 2011

حضر لدينا اليوم 10 جوان 2011 وعلى الساعة الواحدة والنصف ظهرا بمقر اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق في مسائل الرشوة و الفساد السيد عبد العزيز الجري بحضور كل من السيدة والسادة : شويخة بوسكاية و محمد العيادي وعماد بلخامسة والمبروك عون الله أعضاء اللجنة.

افتتح السيد عبد العزيز الجري حديثه معرفا بنفسه حيث أشار انه إلتحق بوزارة الإعلام سنة 1973 كملحق مكلف بالصحافة الرئاسية و بمتابعة الصحافة العالمية إلى سنة 1977 كما افاد أنه لم يكن منخرطا في الحزب الحاكم.

و بسؤاله حول جريدة "الحدث" أفاد أنه أنشأ الجريدة يوم 24 فيفري 1993 دون تدخل الوكالة وفي سنة 2008 أنشأ صحيفة "كل الناس".

و بسؤاله حول المبالغ التي كان يتقاضاها من الوكالة التونسية للإتصال الخارجي أفاد أنها تبلغ 150 ألف دينار سنويا. كما افاد انه كان سنة 2010 يتقاضى من الوكالة أجرة 2.700د و بمجاوبته بالمبالغ التي توصلت إليها هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية أجاب انها مبالغ صحيحة.

و بسؤاله عن أسباب الحضوة التي كانت تتميز بها جريدة الحدث مقارنة ببقية الصحف من حيث المبالغ المرصودة من الوكالة اقر انه كان يتمتع بتكلك الحضوة والعلاقة المباشرة مع النظام السابق وافاد ان علاقته بالوكالة كانت مضرة من الناحية الإقتصادية وتعرض لتهديدات و أجبر على التعامل مع مستشار يدعى "فارس بوقرة" يتولى مراقبة الجريدة قبل صدورها و قد إتصل به عبد الوهاب عبدالله لإعلامه بأن سبب تعيين "فارس بوقرة" هو أن جريدته ليست محل رضا النظام و طلب منه عبد الوهاب عبدالله تأجير فارس بوقرة ب 1000 د شهريا.

وقد أفاد أنه تعرض لإهانات متعددة من عبد الوهاب عبد الله وهدده بإبعاده عن المجال الإعلامي و ثم تم إجباره بطريقة غير مباشرة على توظيف "فارس بوقرة".

وبخصوص مصادره حول مقالات "سري الحدث" أفاد أنه كان يتعامل مع صحفيين من الوكالة و هم برهان بسيس، بوبكر الصغير، الجملي ، ...

و أفاد أنه سنة 1998 وخلال عطلة السنوية، 'تصل به "فارس بوقرة" الذي كان يشرف على عملية طبع الجريدة و أعلمه أن هناك خبر يتعلق بتورط هشام الخالصي في قضية شيك بدون رصيد حيث تبين فيما بعد أنه خبر زائف مما دفع هشام الخالصي إلى رفع دعوى ضده و الحكم عليه بالسجن لمدة 3 أشهر مع تأجيل التنفيذ.

كما أنهم سنة 1998 بإصدار مقالات بخصوص زوجة الرئيس السابق وسليم شيبوب فتم استدعاءه من قبل علي منصور مدير الأمن وتم إستجوابه في الموضوع .

و في إحدى المرات، أحضر له أعوان رئاسة الجمهورية مراسلة إلا أنه لم يهتم بها وبعد يومين تم أخذه الى مكتب مدير السجن المدني حيث تعرض على اعتداء بالعنف من قبل سجين و اودع السجن يوم 14 جوان 1998 مع متهمين آخرين منهم الشريف المطري و قد غادر السجن في 24 سبتمبر 1998 بعد ان اتصل ابناه بعبد الوهاب عبد الله و ارسل الصحافي محمد محفوظ مكتوبا الى رئيس الجمهورية فصدر عفوا بشأنه و قد اختفت لاحقا كل آثار الإيقاف و لم يتمكن من الحصول على أي إثبات.

و نفى حصوله على المبالغ المضمنة بتقرير التفقد بخصوص سنتي 2009 و 2010 و أكد أن وضعية الجريدة كانت صعبة خلال العشرية الأخيرة.

وسؤاله حول ما يمكنه أن يفيد به اللجنة، أكد أن بن علي لم يكن يسدي أي منافع بدون مقابل وذكر أن هناك صحفيين كانوا يتقاضون مبالغ مالية مقابل خدماتهم للوكالة على غرار سفيان بن حميدة و عبد المجيد الجمني و خيرة الشيباني وبرهان بسيس و بوبكر الصغير علما و ان هذا الأخير أمضى المناشدة لرئيس الجمهورية للترشح مكانه و باسمه.

كما افاد انه سافر مع الرئيس السابق الى اسبانيا سنة 1991 كما اشار الى انه لم يتلق أي هدية منه و انه لم تكن له أي علاقة بزوجة الرئيس و لا باصهاره .

وسؤاله عن ممتلكاته افاد انه اشترى شقة سنة 1992 من "سبرولس" و يملك منزلا في قليبية إقتنى نصفه من والده سنة 1991 إضافة إلى المطبعة التي تبلغ قيمتها مليون دينار كائنة بارضه بزواوية مرناق و التي تمسح 8000 متر مربع اشتراها سنة 1994 بمبلغ 40 الف دينار.

و رفعت الجلسة على الساعة الثالثة ظهرا.